

خلال الربع الأول من العام 2018

«الوطني للاستثمار» مديراً لطرح أسهم «شمال الزور الأولى» على المواطنين



أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في بورصة الكويت في الربع الأول من عام 2018

Lat's First PPP Project to Debut on Boursa Kuwait in Q1, 2018

الصانع والحمد خلال الإعلان

عُيّنَت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، شركة الوطني للاستثمار (إن بي كي كابيتال) مديراً لعملية طرح أسهم شركة شمال الزور الأولى على المواطنين، والتي ستتم في الربع الأول من عام 2018، والتي تمثل 50 في المئة من إجمالي أسهم الشركة وبالسعر الاسمي للسهم الواحد.

وقال مدير عام «الهيئة» مطبق الصانع، إنه بعد تعيين «الوطني للاستثمار» وتحالف شركات من القطاع الخاص المششارك، بدأ رسمياً العد التنازلي لتوزيع أسهم أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في تاريخ الكويت ولأول إدراج لشركة توليد طاقة في بورصة الكويت. وأضاف أن شركة شمال الزور الأولى هي خير البداية لما يجب أن تكون عليه مشاريع الشراكة المقبلة، وفق ما حققته من إنجازات ما يجعلها مثلاً نموذجياً، مبيّناً أنها أنشأت محطة ذات تقنية عالية الجودة بالترام كامل بميزانية المشروع والجدول الزمني ودون أي تأخير أو تكاليف إضافية وفقاً لمعايير مهنية عالية الجودة، ووظفت مواطنين كويتيين منذ بداياتها، وأصبحت أحد عناصر الاقتصاد الوطني.

وأعتبر أن هذا الأمر بحذ ذاته يعدّ تحقيقاً لرؤية مشرعي قانون الشراكة وقانون رقم (39) لسنة 2010 وإنجازاً لجميع القائمين على هذا المشروع منذ البداية.

وأضاف الصانع أن مشاريع الشراكة، التي يتم إشراك المواطنين في ملكيتها والاستفادة من منافعها، هي ذات دور حيوي وأهمية قصوى في تطوير البنية التحتية، ما يساهم في تحويل الكويت إلى مركز اقتصادي فعال في المنطقة، مؤكداً أن نجاح «شمال

الزور الأولى» خير دليل على نجاح قانون الشراكة، كما يظهر رغبة الحكومة الجدية في خلق فرص استثمارية كبيرة وحقيقية للمواطنين، وتمكين القطاع الخاص من تولي زمام المبادرة لتنمية وتوحيق الاقتصاد المحلي ودعمه بالبيئة المناسبة للعمل على زيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية.

وذكر أن تعيين «الوطني للاستثمار»، لتوزيع أسهم الشركة على المواطنين الراغبين في الاستثمار في هذا المشروع الحيوي، يمثل خطوة أخرى حقيقية في ذلك الاتجاه.

من جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي في شركة الوطني للاستثمار، فيصل عبداللطيف الحمد، عن فخره باختيار

الشركة والشركاء في تحالف الشركات من القطاع الخاص، لتولي تنفيذ عملية التوزيع على المواطنين لأسهم أول شركة تأسست بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت.

وقال إن «شمال الزور الأولى» هي بالفعل قصة نجاح على أرض الواقع، وإضافة فريدة من نوعها إلى أي محفظة استثمارية، وفرصة للمواطنين للاستثمار في البنية التحتية للشركة.

وأشار إلى بدء شركة شمال الزور الأولى بالفعل بتحقيق الأهداف التي طمّح إليها مشرعو قانون الشراكة بين

القطاعين العام والخاص، إذ إنها ومنذ التأسيس خلقت فرص عمل للمواطنين الكويتيين، ورفعت القدرة الإنتاجية للكهرباء والمياه في الدولة دون أي تأخير، وأصبحت أحد عناصر الاقتصاد الوطني غير النفطي، ودعمت عجلة الاقتصاد المحلي من خلال شراء العديد من المنتجات والخدمات التي تحتاجها من منتجات وموردين محليين.

وأكد أن الشركة تطمح إلى مشاركة هذا النجاح مع مساهميه الجدد، وهم المواطنون الكويتيون، من خلال هذا الاكتتاب.

وتعد «شمال الزور الأولى» أول شركة تنشأ بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمعروف بنظام «PPP»، وهي المالك والمشغل لمحطة «الزور الشمالية الأولى»، أول محطة خاصة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في الكويت.

ويبدأ التشغيل في 2016 بقدرة إنتاجية تعادل 10 في المئة، من إجمالي القدرة الإنتاجية الحالية للمحطة في الكويت، و20 في المئة من إجمالي القدرة الإنتاجية الحالية لتحلية المياه في البلاد.

ويعد هذا الاكتتاب امتداداً لأحكام قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت، الذي يوجب الدولة بتخصيص 50 في المئة من إجمالي ملكية المشاريع التي

تطرحها الهيئة للمواطنين. ويشكّل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت، جزءاً أساسياً من سياسة حكومية شاملة لإشراك المواطنين في ملكية المشاريع الكبرى، التي تطرح للمستثمرين في القطاع الخاص لتمكين المواطنين من جني المنافع المتحققة من هذه المشاريع من جهة، ومن جهة أخرى هو أداة من أدوات تمكين القطاع الخاص من تولي زمام المبادرة في تنمية وتوحيق الاقتصاد الوطني غير النفطي وزيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية.

ومن المقرر أن تتبع عملية الاكتتاب، عملية إدراج «شمال الزور الأولى» في البورصة، خلال الربع الأول من عام 2018،

بعد استكمال موافقات هيئة أسواق المال والجهات المعنية. وبالإضافة إلى الحصة المحروجة للاكتتاب العام البالغ نسبتها 50 في المئة بشركة شمال الزور الأولى، تملك الحكومة الكويتية حالياً 10 في المئة من الشركة عبر الهيئة العامة للاستثمار الكويتية التي تمتلك حصة 5 في المئة، أما الحصة المتبقية البالغة 40 في المئة، فيتمتع بها تحالف شركات من القطاع الخاص يتضمن كل من شركة «إنجي» الفرنسية (جي دي إف سوير سابقاً)، وشركة «سوميتومو كوربوريشن» اليابانية، وشركة عبدالله حمد الصقر وإخوانه.

أما «الوطني للاستثمار» فهي الذراع الاستثمارية لبنك الكويت الوطني، وإحدى الشركات الاستثمارية القيادية في الكويت والمنطقة، وساهمت في توسيع قاعدة المساهمين في شركة هيومن سوفت القابضة، واكتتاب وإدراج شركة ميزان القابضة، وإدراج شركة الاتصالات الكويتية (فيفا)، وصفقة استحواذ شركة الاتصالات السعودية على أسهم شركة فيفا.

ويضم إلى الشركة تحالف شركات من القطاع الخاص من المستثمرين المتمرسين، ذوي خبرة طويلة وكفاءة مهنية عالية في قيادة السوق كل في مجاله، الذي يضم كلا من مكتب المستشار الدولي - محامون ومستشارون قانونيون، وهم المستشارون القانونيون للصفقة، و«الشركة الكويتية للمقاصة» التي توفر نظام الاكتتاب العام على الإنترنت لتسهيل عملية الاكتتاب على المواطنين، وشركة «بن سزي» للعلاقات العامة، المستشار الإعلامي للصفقة.

«شمال الزور الأولى» أول شركة تنشأ بموجب قانون الـ «PPP»

وتساعد طاقة التخزين الإضافية التي أعلنت اليابان عنها في يوليو، السعودية في سعيها للاحتفاظ بعملاء في شمال آسيا وسط تخمة عالمية وأسعار منخفضة نسبياً.

ومقابل التخزين المجاني في أوكيناوا في الجنوب يكون لليابان الأولوية في السحب من المخزونات في حالة الطوارئ، من ناحية ثانية، قالت مصادر مطلعة، إن السعودية ستمدد 5 عملاء على الأقل في شمال آسيا بكامل مخصصات النفط الخام المتعاقد عليها في شهر أكتوبر، في حين تم إبراع شركة تكرير سادسة في المنطقة بخفض إمدادات الخام العربي الخفيف جداً الشهر المقبل.

ويتناقض ذلك مع الخفض الحاد في مخصصات سبتمبر، ويؤكد رغبة السعودية في الحفاظ على حصتها بالسوق الآسيوية.

وأفاد متعامل متخصص في إمدادات نفط الشرق الأوسط أنه من المرجح أن تستغل السعودية انخفاض معدلات تشغيل المصافي ووفرة مخزونات الخام في الولايات المتحدة بدلاً من آسيا، مضيفاً «المخصصات السعودية عملية حسابية. يمكنهم خفض المخصصات للولايات المتحدة وإمداد آسيا».

وذكر مصدر من شركة التكرير السادسة في آسيا أن إمدادات أكتوبر من الخام العربي الخفيف جداً انخفضت 10 في المئة، ومن المرجح أن يكون السبب في ذلك إجراء أعمال صيانة في سبتمبر في حقل بقيق السعودي الذي ينتج هذا الخام.

وأفاد البيان أن المزروعي قال خلال الاجتماع، إن شركة بتروال أبوظبي الوطنية (أدنوك) خفضت مخصصات الخام بنسبة 10 في المئة خلال سبتمبر، مضيفاً «ستبلغ الشركة العملاء والسوق، على أساس شهري، بالتخفيضات الفعلية لجدول الشحن سعيًا لإظهار الشفافية وتعزيز المصداقية بشأن التزام الإمارات بالإنتاج المستهدف».

وأوضحت وزارة الطاقة السعودية أن الفالح اتفق أيضاً مع نظيره الكازاخستاني على أن خيار تمديد جهود إعادة التوازن للسوق ستتم دراسته في الوقت المناسب.

في هذه الأثناء، ارتفعت أسعار النفط، أمس، بعدما أنباء احتمال تمديد الاتفاق العالمي على خفض إمدادات النفط بعد مارس 2018.

وارتفع الخام الأميركي في العقود الأجلة تسليم أكتوبر 41 سنتاً، أو ما يعادل 0.9 في المئة، إلى 47.89 دولار للبرميل بعدما هبط 3.3 في المئة يوم الجمعة الماضي.

وضع خام القياس العالمي مزيج برنت في عقود نوفمبر 30 سنتاً، أو 0.6 في المئة، إلى 54.08 دولار للبرميل بعدما انخفض عند التسوية السابقة 1.3 في المئة.

من جهة أخرى، قال مسؤول في وزارة التجارة اليابانية إن شركة «أرامكو» السعودية العملاقة ستضيف 1.9 مليون برميل من الخام لمخزوناتها التي تحتفظ بها في اليابان.

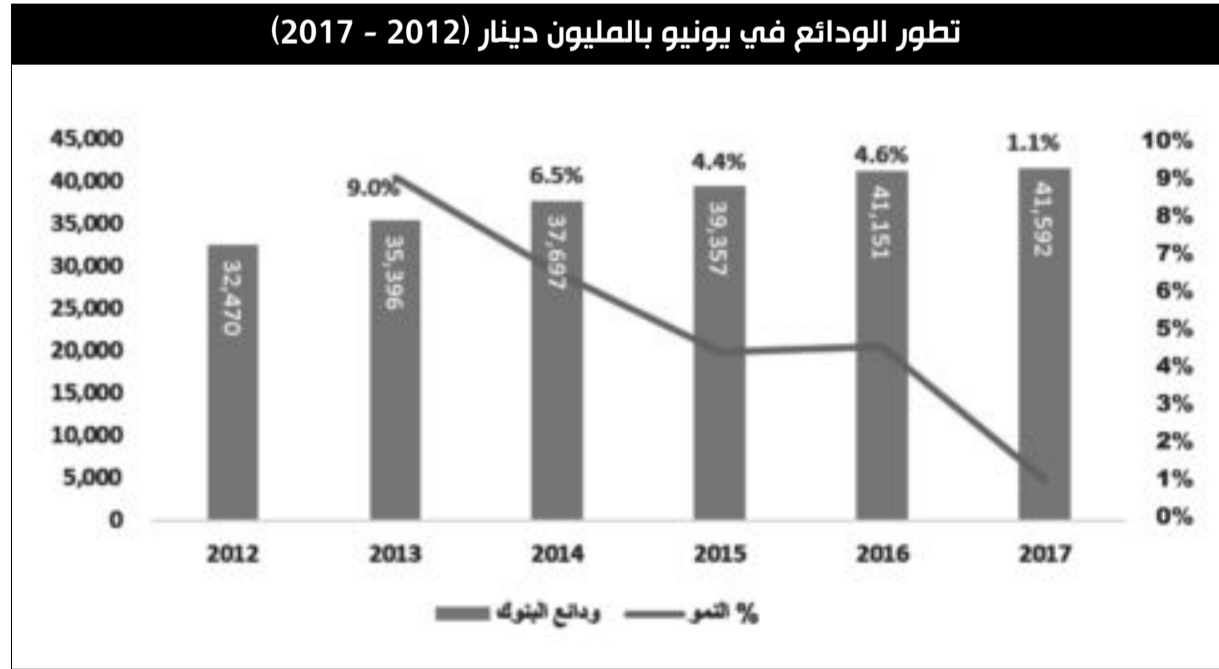
وتأتي الخطوة في الوقت الذي ترفع فيه اليابان اعتباراً من الشهر الجاري طاقة تخزين الخام التي تعبرها لـ «أرامكو» مجاناً بنسبة 30 في المئة إلى 8.2 مليون برميل بموجب اتفاق مسبق بين البلدين.

السعودية والإمارات: إمكانية تمديد خفض إمدادات النفط

تراجع بسيط لحصة القطاع الخاص خلال يونيو

«بيتك»: ودائع القطاع المصرفي

نمت 1.1 في المئة إلى نحو 42 مليار دينار



أشار بيت التمويل الكويتي «بيتك»، إلى أن النمو السنوي في يونيو لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي بلغ نحو 1.1 في المئة، إذ بلغت نحو 41.6 مليار دينار، تزامناً مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنحو 3.6 في المئة على أساس سنوي.

وأوضح البنك في تقريره الاقتصادي، أن النمو السنوي للودائع الذي تجاوز 441 مليون دينار، جاء من ارتفاع جميع القطاعات الرئيسية للودائع، باستثناء وداائع القطاع الخاص التي تراجعت بنسبة 0.2 في المئة، بينما تراجعت وداائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بنسبة 30.1 في المئة.

وذكر التقرير أنه على أساس المقارنة الشهرية، تراجعت الودائع بنحو 0.2 في المئة خلال يونيو، مقارنة مع 41.6 مليار دينار في مايو الماضي.

وكشف التقرير عن تراجع حصة وداائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع في يونيو، إلى نحو 83 في المئة مقارنة مع 84 في المئة ليونيو 2016، بينما ارتفعت حصة وداائع القطاع الحكومي من إجمالي الودائع إلى نحو 16.8 في المئة خلال يونيو 2017 مقارنة مع 15.8 في المئة ليونيو 2016.

وأظهر تراجع وداائع القطاع الخاص في يونيو بنحو 0.2 في المئة أي نحو 59.7 مليون دينار على أساس سنوي، وصولاً إلى 34.60 مليار دينار، مقارنة مع 34.66 مليار دينار في يونيو 2016، في حين تراجعت بنسبة 0.5 في المئة عند المقارنة بشكل شهري مع 34.76 مليار دينار في مايو 2017.

وأوضح التقرير أن وداائع القطاع الخاص تتكون من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية، وقد بلغت حصتها في يونيو نحو 58.6 في المئة من وداائع العملة المحلية، مقابل

58.4 في المئة خلال الشهر نفسه من العام الماضي، بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب والتي تمثل نحو 26.27 في المئة يونيو 2017 مقارنة مع 26.35 في المئة ليونيو 2016.

ونوه بتراجع بنحو طفيف الودائع الإذخارية في يونيو 2017، حين بلغت نحو 15.2 في المئة، من إجمالي وداائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، مقارنة مع 15.3 في المئة من إجمالي الودائع في العملة المحلية في الشهر نفسه من العام الماضي.

ولفت إلى تراجع الودائع تحت الطلب إلى 8.4 مليار دينار في يونيو مقابل 8.8 مليار دينار في مايو، أي بنسبة 2.9 في المئة خلال يونيو 2017 عن العام الماضي، بينما ارتفعت الودائع الإذخارية بنسبة 2.4 في المئة، والودائع لأجل بنحو 3.5 في المئة على أساس سنوي.

وأفاد أنه على الجانب الآخر تراجعت وداائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بنحو 0.6 في المئة على أساس شهري، وبنحو 15.8 مليون دينار مقارنة مع مايو 2017.

وكشف عن ارتفاع وداائع القطاع الخاص تحت الطلب بنسبة 2.9 في المئة خلال يونيو 2017 عن العام الماضي، بينما ارتفعت الودائع الإذخارية بنسبة 2.4 في المئة، والودائع لأجل بنحو 3.5 في المئة على أساس سنوي.

وأشار التقرير إلى ارتفاع وداائع القطاع الحكومي في يونيو بنحو 1.1 في المئة على أساس شهري إلى 6.99 مليار دينار في يونيو الماضي مقارنة مع مايو، مبيّناً أنه على أساس المقارنة السنوية فقد ارتفعت الودائع الحكومية بنسبة ملحوظة بلغت نحو 7.7 في المئة، مقارنة مع 6.5 مليار دينار في يونيو 2016.

وذكر أن توزيع وداائع القطاع الحكومي وفقاً لأجلها يظهر أن وداائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من وداائع القطاع الحكومي، بحصة انخفضت نسبياً إلى 95.2 في المئة خلال يونيو الماضي من إجمالي وداائع القطاع الحكومي، مقارنة مع 97.2 في المئة من إجمالي القطاع الحكومي في يونيو 2016، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 4.8 في المئة مقارنة مع 2.8 في المئة ليونيو 2016.

وأشار التقرير إلى ارتفاع وداائع القطاع الحكومي في يونيو بنحو 1.1 في المئة على أساس شهري إلى 6.99 مليار دينار في يونيو الماضي مقارنة مع مايو، مبيّناً أنه على أساس المقارنة السنوية فقد ارتفعت الودائع الحكومية بنسبة ملحوظة بلغت نحو 7.7 في المئة، مقارنة مع 6.5 مليار دينار في يونيو 2016.

وذكر أن توزيع وداائع القطاع الحكومي وفقاً لأجلها يظهر أن وداائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من وداائع القطاع الحكومي، بحصة انخفضت نسبياً إلى 95.2 في المئة خلال يونيو الماضي من إجمالي وداائع القطاع الحكومي، مقارنة مع 97.2 في المئة من إجمالي القطاع الحكومي في يونيو 2016، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 4.8 في المئة مقارنة مع 2.8 في المئة ليونيو 2016.

«روسنت»، في مقابلة تلفزيونية، إن الشركة تتوقع أن تتراوح الأسعار العالمية للنفط بين 40 و43 دولاراً في المتوسط في عام 2018، وإنها تتأهب للتعامل مع مثل هذا المستوى. واستقر مزيج برنت، خام القياس العالمي لإصدارات روسيا الرئيسية، عند 53.70 دولار للبرميل أمس، بعد أن ارتفع 30 سنتاً. وقال سبيتش «اعتقد أننا سنرى سعراً بين 40 و43 دولاراً للبرميل النفط في المتوسط العام المقبل ونحن نتأهب لذلك».

«روسنت»، في مقابلة تلفزيونية، إن الشركة تتوقع أن تتراوح الأسعار العالمية للنفط بين 40 و43 دولاراً في المتوسط في عام 2018، وإنها تتأهب للتعامل مع مثل هذا المستوى. واستقر مزيج برنت، خام القياس العالمي لإصدارات روسيا الرئيسية، عند 53.70 دولار للبرميل أمس، بعد أن ارتفع 30 سنتاً. وقال سبيتش «اعتقد أننا سنرى سعراً بين 40 و43 دولاراً للبرميل النفط في المتوسط العام المقبل ونحن نتأهب لذلك».